إطار واستراتيجية الاستدامة

بيان الرؤية

تتجسّد رؤيتنا في إبداع تجارب لا تنسى وتوفير قيمة استثنائية لعملائنا ومساهمينا وجميع المعنيين بمنظومة أعمالنا.

بيان المهمة

نضع مصلحة عملائنا في مقدمة أولوياتنا عبر تطبيق أعلى معايير الاستدامة والجودة والتكنولوجيا والإبداع في كل ما نقوم به.

هدفنا في مجال الاستدامة

بناء غدٍ أفضل للجميع

تقوم ثقافتنا في جوهرها على تطبيق مبادئ الاستدامة في كل ما نقوم به على مستوى العمليات والتعاون والابتكار والنمو.

ركائز الاستدامة

الاقتصاد | المجتمع | الموظفون | البيئة

أصحاب المصلحة

فرق العمل / المساهمين والمستثمرين / المجتمعات المحلية / الشركاء / وكالات التصنيف والإعلام / الحكومة والهيئات المنظمة / العملاء / الشركات التابعة / الموردون والمقاولون / المصارف والجهات القارضة

حوكمة الاستدامة

مجلس الإدارة / الإدارة التنفيذية / قسم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية / مجلس الاستدامة / أبطال الاستدامة

الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

القيم المشتركة

رؤية الإمارات 2021 | برنامج غداً 21 | الخطة الوطنية للتغير المناخي من عام 2017 إلى عام 2050 | الأجندة الخضراء لدولة الإمارات

يلخص هذا التقرير إنجازات الدار في مجال الاستدامة خلال عام 2021. وسيتم الإعلان عن أدائها في هذا المجال بشكل مفصل وشامل في تقرير الاستدامة لعام 2021 الذي سيتم إصداره في النصف الأول من عام 2022.

نهج الدار في الاستدامة

كشركة رائدة في تطوير وتملّك وإدارة العقارات، فإننا ندرك تماماً مسؤوليتنا تجاه بيئتنا وموظفينا. ورغم أننا ما زلنا في بداية رحلة الاستدامة، لكننا مؤمنون بقدرتنا على تحقيق الريادة في هذا المسار وبشكل يعود بالفائدة علينا وعلى الأجيال القادمة. وقد حققنا تقدماً مطرداً في ركائز الاستدامة الأربعة التي حددناها لنا، وهي: الاقتصاد والمجتمع والموظفين والبيئة.

وخلال عام 2021، وحفاظاً منّا على وفائنا بالتزاماتنا، قمنا بتطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل متعاقب في جميع شركات الدار وإدارتها وشركاتها التابعة. ونعمل حالياً على تحديث خطط التنفيذ التفصيلية لشركة الدار للاستثمار والدار للتطوير بإضافة هدف إزالة الكربون إليها، ودعم وحدات أعمالنا لإطلاق مبادرات فعالة في مجال الاستدامة.

ويرتكز إطار عملنا الخاص بالاستدامة إلى هيكلية واضحة في المساءلة، يُشرف عليها مدير الشؤون المالية والاستدامة ومجلس الاستدامة لدينا. وفي عام 2021، أسسنا مجالس فردية ضمن شركتي الدار للتطوير والدار للاستثمار، لتنفيذ استراتيجية الاستدامة، ومتابعة تحقيق الأهداف، وتعزيز الحوكمة في جميع وحدات أعمالنا.

وأعلنا عن التزامنا بالحياد الكربوني منذ بضع سنوات، واليوم نلتزم بتطوير وإطلاق خطة موثوقة قابلة للتطبيق على أرض الواقع. وأحرزنا العام الماضي تقدماً كبيراً في خطة عمل الدار للحياد الكربوني، بما في ذلك دراسة الجدوى التجارية منها. وتماشياً مع تعهد دولة الإمارات بأن تصبح دولة خالية من الكربون بحلول عام 2050، عدلت الدار التزامها، بحيث تصبح نسبة الكربون صفر في أعمالها أيضاً بحلول ذلك الوقت.

واستجبنا في عام 2021 لتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، من خلال إجراء تقييم ومراجعة شاملة للمخاطر والفرص التي يسببها تغير المناخ لأعمالنا. وسيساعدنا ذلك في إرساء نهج حوكمة قوي، وتعزيز إفصاحاتنا، وإدارة مخاطر تغير المناخ التي تواجهنا أثناء تنفيذ أعمالنا. كما انضمت الدار إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة في العام الماضي، لتعزيز انسجام استراتيجيتنا ومبادراتنا مع الأجندة العالمية للأمم المتحدة في مجال الاستدامة.

أبرز الإنجازات في عام 2021

رغم التحديات التي واجهت الشركات والعمليات على مدار العام نتيجة استمرار الجائحة، استطعنا الارتقاء بتصنيفاتنا الإقليمية والدولية على صعيد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وحققنا مستوى تجاوز بكثير المتوسط المسجل في القطاع على مؤشر "إس & بي داو جونز" للاستدامة ومؤشر الاستدامة.

كما أحرزنا تقدماً جيداً في عام 2021 على مستوى ركائزنا الأربعة للاستدامة:

الاقتصاد:

لا شك أن مساهمتنا وأهدافنا نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية تؤثران بشكل إيجابي في حياة كافة الأطراف التي تتعامل مع شركتنا، بما في ذلك عمالئنا ومجتمعاتنا وموظفينا بالإضافة إلى أطراف سلسلة التوريد والمساهمين والمستثمرين. وإننا نعمل جاهدين على تزويد مساهمينا بتوزيعات أرباح آمنة ومتنامية بفضل ممارسات أعمالنا المستدامة.

المجتمعات:

يأتي بناء مجتمعات حيوية وصحية في صميم ما نقوم به، إذا يمكن لهذه المجتمعات ذات الأبعاد المتعددة التي تتيح للمواطنين والمقيمين والزوار العيش والعمل والترفيه أن تكون "حافزا" قويا إلحداث تغييرات تصب في صالح الاستدامة، وال نقصد هنا تعزيز الاستدامة عبر المبنى والعقارات فحسب إنما تشمل كذلك تشجيع أنماط الحياة المستدامة بين كافة أفراد هذه المجتمعات.

الموظفون:

نؤمن بأن موظفينا هم سر نجاحنا والقوة الدافعة لنمو أعمالنا ورحلتنا نحو تحقيق االستدامة، فهم ينهضون بمستوى إنجازاتنا إلى آفاق تتجاوز توقعاتنا ويسخرون طاقاتهم اإلبداعية المكللة بعزيمتهم وخبراتهم الطويلة لمالمسة أهدافنا وتجاوزها.

البيئة:

نهدف إلى الحد من تأثيرنا على البيئة وتحسين كفاءتنا في الإستغلال الأمثل للموارد على مدار الوقت، إدراكا منا لأهمية جهودنا المبذولة في حماية سلامة البيئة لأنها مسؤوليتنا الكبرى تجاه الأجيال القادمة.

1. https://esginvest.com/esg-rankings/

الاقتصاد

بعد إطلاق نموذجنا التشغيلي الجديد في أوئل عام 2021، قمنا بتحديث حوكمة الاستدامة لضمان الانسجام والكفاءة في اتخاذ القرارات.

وتم تقسيم مجلس الاستدامة في المجموعة إلى مجالس استدامة أصغر على مستوى الشركات الفرعية، وذلك لتمكين تلك الشركات من تنفيذ استراتيجية الاستدامة بكفاءة عالية، وضمان وجود مجلس يراقب ويضبط تلك العملية على مستوى الشركات الفرعية، ويمدها بالمشورة حول التوجه الاستراتيجي ومستوى التقدم.

تتربع الاستدامة في صميم أعمالنا، ونعمل على تحويل رؤيتنا في هذا المجال إلى حقيقة ملموسة. وينعكس ذلك في تقييم أدائنا من قبل وكالتين رائدتين في مجال التصنيف على صعيد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. إذ صنّفت شركة "ساستينالیتیکس" الدار في المرتبة التاسعة بين 104 شركات في قطاع العقارات المتنوعة، وذلك لانخفاض خطر تعرضها إلى تأثيرات مالية جوهرية بفعل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما تم تصنيفنا ضمن الربع الأعلى من الشركات العقارية على مستوى العالم وفق مؤشر "داو جونز" للاستدامة، حيث حققنا 58 درجة بزيادة 52% عن نتيجة العام الماضي البالغة 38 درجة.

وعملنا خلال عام 2021 على تطبيق نظام جديد في إدارة البيانات، لتبسيط جمع البيانات وتتبع الأداء وإعداد التقارير عبر المجموعة. وسيتم استخدام هذا النظام لتتبع أكثر من 500 من مؤشرات قياس الأداء الرئيسية غير المالية، بما في ذلك المقاييس البيئية المتعلقة بالطاقة والمياه والنفايات والانبعاثات. وسيتتبع النظام كذلك المقاييس غير البيئية، بما يشمل المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والصحة والسلامة. ويتوافق هذا النظام مع أطر إعداد تقارير الاستدامة الدولية، مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ومؤشر الاستدامة العقارية العالمي. وسنقوم قريباً بتوسيع نطاق هذا النظام ليشمل تقييمات وكالات مثل "داو جونز" و"ساستينالیتیکس" والرابطة الأوروبية للعقارات العامة (EPRA).

نحن أول شركة عقارية في المنطقة تحصل على قرض مرتبط بأهداف محددة للاستدامة، بقيمة 300 مليون درهم إماراتي ولمدة خمس سنوات من أجل تعزيز أدائنا في مجال الاستدامة.

وقعنا اتفاقية مع شركة ماجد الفطيم للتعاون في مجال رقمنة المعاملات العقارية، لجعل عمليات شراء العقارات وبيعها وإدارتها ميسّرة ومريحة للعملاء المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

المجتمع

تهدف أعمالنا إلى بناء مجتمعات مزدهرة وشمولية، وقد أثبتنا جدارتنا كمساهمين ملتزمين وفاعلين في المجتمعات التي نعيش ونعمل فيها سواء في أيامها الجيدة أو الصعبة.

ونهدف من خلال برنامجنا للمسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والموردين والعملاء والشركاء و المجتمعات التي نمارس أعمالنا فيها. ونفذنا استثمارات بمتوسط 25 مليون درهم إماراتي ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال عام 2021.

ونعتزم في عام 2022 طرح استراتيجية جديدة للمجموعة حول تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات مع مؤشرات رئيسية لقياس الأداء في كل من الدار للاستثمار والدار للتطوير. وستدعم هذه الخطوة الشركتين لإطلاق مبادرات فعّالة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دعم والتأثير في المجتمع الأوسع

انطلاقاً من هدفنا المتمثل في بناء مستقبل أفضل، نبحث دوماً عن طرق لإحداث تأثير اجتماعي وبيئي إيجابي يعزز مستويات الشمولية والسعادة والصحة والمرونة في مختلف مجتمعات دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

وعملنا طوال العام على دعم العديد من المبادرات المؤثرة التي تصب في مصلحة عموم المجتمع.

دعم الابتكارات والمواهب الإماراتية

صندوق الوطن

تعهدنا بتقديم 15 مليون درهم إماراتي لشريكنا طويل الأمد في المسؤولية الاجتماعية للشركات، صندوق الوطن (الصندوق الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة)، مما ساهم في رفع إجمالي استثماراتنا في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى 150 مليون درهم. ويُعدّ صندوق الوطن أحد أكبر المبادرات الاجتماعية في العالم، ويهدف إلى دعم ريادة الأعمال الاجتماعية والتماسك المجتمعي بما ينسجم مع الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة. كما قمنا من خلال هذه الشراكة، بتمويل مشاريع بحثية محلية تركز على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، ودعم رواد الأعمال المحليين، وتنمية المواهب الشابة المحلية من خلال برامج مخصصة.

ومن المبادرات الرئيسية للصندوق:

- دعم برنامجي المبرمج الإماراتي وموهبتنا.
- تمويل جائزة القرن وغيرها من البرامج البحثية الهادفة إلى دعم الابتكار والارتقاء بالمواهب البحثية المحلية.
- دعم رواد الأعمال المحليين.

الاستثمار في معلمي الغد

تواصل الدار للتعليم، بالتعاون مع جامعة محمد الخامس أبوظبي، تقديم برامج تدريبية للمعلمين الطموحين كجزء من التزامها بتعزيز مستقبل التعليم وتمكين الجيل القادم من مختصي التعليم في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي. واستفاد من هذه البرامج أكثر من 100 طالباً حتى اليوم.

إثراء المجتمعات الشاملة

إثراء مدارسنا الشاملة

تعاونا مع "كي تو إينبل" (Key2Enable)، وهي شركة ناشئة تقدم تقنيات تعليمية مساعدة لأصحاب الهمم، وذلك من أجل ترويدنا بلوحة "كي إكس" (Key-X) الفريدة من نوعها لاستخدامها في أكاديمياتنا.

و"كي إكس" هي عبارة عن لوحة ذكية متعددة الاستخدامات تتألف من 9 أزرار تساعد أصحاب الهمم على استخدام أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية من أجل التعلم والتواصل واللعب، كجزء من منصتها التعليمية المتكاملة. وهي تمنح الأطفال والبالغين أياً كانت حالتهم – الشلل الدماغي، أو التوحد الشديد، أو متلازمة داون، أو التصلب العصبي المتعدد، أو الزهايمر، أو باركنسون- قدراً أكبر من الاستقلالية مع تجربة تعليمية شاملة باستخدام ومضات العين وإيماءات الجسد الخفيفة. وكنا قد طلبنا 30 لوحاً إضافياً في العام الماضي لتوزيعها على المدارس.

دعم وتمكين الشباب الإماراتي لحمل راية المستقبل

بشكل تمكين الشباب وترويدهم بمهارات العمل اللازمة أمراً بالغ الأهمية. ويشارك طلاب أكاديمياتنا في تحديات هادفة لتعزيز مهارات الابتكار والتفكير النقدي. كما نلتزم بتقديم واحد من أكبر المباني لدينا إلى المؤسسة الاتحادية للشباب لتوفير مساحة عمل مشتركة مزودة بأحدث التقنيات المتاحة.

تعزيز الصحة والرفاهية

انطلاقاً من سعينا الدائم لدعم وتعزيز أنماط الحياة النشطة لأفراد مجتمعنا، قمنا خلال العام بتنظيم العديد من جلسات اللياقة البدنية لموظفينا والمقيمين والطلاب.

وبالإضافة إلى ذلك، بادرنا لرعاية فريق الإمارات للدراجات، الفريق الوطني الإماراتي لمنافسات الدراجات على الطرق. وتأتي اتفاقية الرعاية الرسمية لمدة ثلاث سنوات كجزء من جهود الشركة الرامية لتعزيز الوعي ونشر ثقافة تبني أسلوب حياة صحي ومستدام عبر مجتمعاتها.

برامج التطوع

أطلقنا في عام 2021 برنامجنا التطوعي الخاص بالموظفين، وتنوعت أنشطة البرنامج بين تنظيف الشواطئ، وزراعة الأشجار، ورفع سوية الوعي بأهمية الحد من استخدام المواد البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وإعادة تدوير النفايات.

الأولمبياد الخاص الإماراتي

بصفتنا شريكاً رسمياً للأولمبياد الخاص الإماراتي، نتعاون معاً لتنفيذ برامج داعمة من شأنها تمكين أصحاب الهمم؛ كما نوفر خدمات الدعم والمساحات المكتبية.

وتسعى الدار للتعليم، بصفتها الشريك التعليمي الوحيد للأولمبياد الخاص، لتسهيل تنفيذ برنامج الأولمبياد للروبوتات الموحدة في مدارسها، بالإضافة إلى توظيف خبراتها ومعارفها لجعلها مبادرة مؤثرة وشاملة وممتعة للجميع.

مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم

وقعنا في عام 2021 مذكرة تفاهم مع مؤسسة زايد العليا لتعزيز فرص أصحاب الهمم وسهولة تحركاتهم في شركة الدار وعبر مختلف أصولها السكنية والتجارية وفي قطاعات التجزئة والضيافة. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار استراتيجية الدار للمسؤولية الاجتماعية والتي ترمي إلى إحداث أثر إيجابي في المجتمعات المحلية وتعزيز مستويات التنوع والشمول فيها.

وتعاونت الدار للضيافة مع مؤسسة زايد العليا لتزويد موظفي فنادق الدار بأكثر من 1,000 زي موحد تم تصميمه من قبل الطلاب من أصحاب همم.

برنامج "أطمح": أول مشروع لسندات الأثر الاجتماعي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

وقعت "الدار" في عام 2020 اتفاقية استراتيجية مع هيئة المساهمات المجتمعية "معاً" لتطوير أول مشروع لسندات الأثر الاجتماعي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وقمنا باستثمار 2 مليون درهم إماراتي في برنامج "أطمح" الرائد والذي يهدف لتعزيز فرص توظيف أصحاب الهمم في أبوظبي عبر ترويدهم بمهارات التوظيف ومساعدتهم على تأمين وظائف دائمة.

ونفخر بتسخير الطاقات الكامنة لأصحاب الهمم ،ودعم تطوير قوة عاملة أكثر تنوعاً وشمولية في أبوظبي. ونجحنا من خلال هذا التعاون بدعم توظيف أكثر من 20 فرداً من برنامج "أطمح" في مؤسسات محلية.

الأفراد

دعمنا الميثاق العالمي للأمم المتحدة والذي يعد أكبر مبادرة عالمية لاستدامة للشركات تضم أكثر من 13,000 عضو من الشركات والمؤسسات في أكثر من 170 بلداً.

ويستند هذا الميثاق على 10 مبادئ أساسية تغطي حقوق الإنسان، وحقوق العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد. ونحن ملتزمون طبعاً بهذه المبادئ التي تتماشى مع سياساتنا وعملياتنا التشغيلية.

يساهم تقرير "الدار" للاستدامة 2021 بتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته الشركة على صعيد تحقيق مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

وتم اختيارنا من قبل مؤسسة "جربت بليس تو وورك" كواحدة من أفضل عشرة أماكن عمل على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة توفر بيئة عمل داعمة للنساء.

كما أننا نعمل على تطوير الجيل القادم من المواهب في أبوظبي عبر الالتزام بتوظيف وتدريب 1000 مواطن ومواطنة بحلول عام 2026.

ونتعاون بشكل وثيق مع دائرة تنمية المجتمع في أبوظبي وعيادة "كمالي" للصحة النفسية في دبي، لتقديم دورات تدريبية بمجال الصحة النفسية وتقليل حالات الانتحار إلى المشرفين المسؤولين عما يقارب 2,000 عامل.

أطلقنا آلية تظلم إداري تجريبية للعاملين في سلاسل التوريد التابعة لاثنين من مواقع الدار. أكملنا 79 مليون ساعة عمل عبر جميع المشاريع في عام 2021، دون تسجيل حوادث هادرة للوقت.

البيئة

أطلقت الدار العقارية مشروعاً مستداماً لتعزيز كفاءة إدارة استهلاك الطاقة عبر جميع أصول محفظتها، ويشمل ذلك تخفيض استهلاك الكهرباء بنسبة 20% تقريباً عبر 80 أصلاً من محفظتها بما في ذلك الفنادق والمدارس والأصول التجارية والمنشآت الترفيهية والعقارات السكنية وأصول البيع بالتجزئة.

وبالإضافة إلى الحد من الانبعاثات الناتجة عن قطاع الطاقة، سيمكن هذا المشروع الشركة من توفير حوالي 40 مليون درهم سنوياً من تكاليف استهلاك الطاقة. وبعد استكمال عمليات تدقيق المستوى الثالث من قبل الشركاء، وقعت الدار عقوداً لإدارة أداء الطاقة على مدى خمس سنوات مع 4 شركات مختصة بخدمات الطاقة. وتهدف الشركة من خلال هذا المشروع إلى تقليل الانبعاثات الكربونية عبر محفظة أصولها بواقع 80 ألف طن، وخفض استهلاك الكهرباء بما يصل إلى 110 جيجاوات\ ساعة، واستهلاك المياه بمقدار 886 ألف متر مكعب، واستهلاك المياه المبردة بمقدار 23 مليون طن تبريدي بالساعة، واستهلاك الغاز الطبيعي بمقدار 726 ألف متر مكعب سنوياً. وفي المرحلة التالية من المشروع، ستنفذ الشركات المختصة بخدمات الطاقة مشاريع تحديثية عبر جميع الأصول، ومن المتوقع استكمالها في عام 2022.

نفذت الدار أول خطة للطاقة الشمسية الهجينة للمساهمة في تقليل الانبعاثات المتعلقة باستهلاك الطاقة في المكاتب بنسبة 25%.

تبنت الدار توصيات إطار مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ، وأصبحت من أولى شركات المنطقة تتخذ هذه الخطوة. وباستخدام هذا الإطار، حددت الدار المخاطر والفرص المتاحة في مجال المناخ، وبدأت حالياً تقييم مرونة استراتيجيتها ونموذج أعمالها في ظل سيناريوهات مختلفة للتغير المناخي.

وباستخدام الرؤى المتمخضة عن تحليل السيناريوهات الذي قمنا به، ننشئ حالياً خطة لإدارة المخاطر المناخية ونطور سجلات لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى الأعمال، والتي ستراقب هذه الممارسات وترصد التدابير المتخذة للحد من المخاطر. وسيتم دمج هذه السجلات في مجمل عمليات الشركة لإدارة المخاطر، والتي تتطلب منا النظر في خيارات تحويل وتجنب وتقليل احتمالية المخاطر، أو الحد من تأثيرها، أو الاحتفاظ بالمخاطر.

إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، واستجابة الدار لتوصيات إطار مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)

الاستراتيجية

1. تحليل السيناريوهات

وفقاً لتوصيات إطار مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، قمنا بإجراء تحليل مفصل لاحتمالين متباينين ومعقولين لفهم المخاطر التي نواجهها ومدى مرونة استراتيجية أعمالنا. واخترنا اثنين من مسارات التركيز التمثيلي (مسار التركيز التمثيلي4.5 ومسار التركيز التمثيلي 8.5) التي تستخدمها "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" (IPCC)، لمواءمة نهجنا مع أفضل الممارسات والعلوم المناخية الرائدة. وهذا يجسد مساراً محدداً لارتفاع مستويات تركيز غازات الدفيئة، والتي تتوافق مع المستويات المرتبطة بارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية بحلول نهاية القرن.

- يأخذ سيناريو "مسار التركيز التمثيلي 4.5" بعين الاعتبار الجهود البارزة بمجال تخفيف المخاطر التي تبذلها الحكومات للمحافظة على ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند أقل من 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، بالتماشي مع اتفاق باريس للمناخ 2016. وترتبط المخاطر في هذا السيناريو بأنشطة إزالة الكربون، رغم أن مستوى الاحتباس الحراري لا يزال عند 1,5 درجة مئوية على الأقل، وهو ما يفرض وجود مخاطر مادية.
- بينما يأخذ "سيناريو مسار التركيز التمثيلي 8.5" بعين الاعتبار احتمال ارتفاع نسبة الانبعاثات الكربونية، حيث لا تتخذ الحكومة أي إجراءات إضافية لإزالة الكربون مع احتمال تجاوز الاحتباس الحراري العالمي 4 درجات مئوية، مما يؤدي إلى تأثيرات مناخية مادية شديدة ومتكررة عالمياً. ولا شك أن المخاطر المادية تفضي إلى مضاعفات عديدة مثل اختلال سلاسل التوريد، ومخاطر التقاضي، وصعوبة الحصول على تأمين.

2. عملية تقييم المخاطر

لدعم عملية تحليل السيناريوهات التي أجريناها، قمنا بمراجعة الكثير من البيانات والمواد المتعلقة بالعلوم المناخية من مصادر موثوقة بينها "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ"، حيث تشكل التقارير والنماذج التي تقدمها الهيئة أهم المواد الخاصة بالمناخ بين مراجعات الأقران، وتستخدم كمرجع أساسي من قبل صنّاع القرار العالميين في مجال سياسات التغير المناخي. واخترنا آفاقاً زمنيةً تتوافق مع سياسة المناخ والبيانات المتاحة لتقييم استراتيجية عملنا على المدى القصير (حتى عام 2030)، والمدى المتوسط (حتى عام 2050)، والمدى البعيد (ما بعد عام 2050). كما قيّمت استراتيجيتنا تأثيرات واحتمالات المخاطر المناخية، في سياق آفاقنا الزمنية واستراتيجية العمل الحالية. وتم قياس هذا التأثير حسب خطورته على أعمالنا وإيراداتنا ونفقاتنا وأصولنا والتزاماتنا وتمويل رأس المال. وتم تحديد الاحتمالية من خلال الاحتمال والتكرار الذي يتم من خلاله الإحساس بالتبعات الرئيسية بمجرد تشكل المخاطر. وهذا ساعدنا على معرفة الفروق الدقيقة في كيفية حدوث المخاطر وكيف يتم اختبارها. وتتضمن المخاطر التي اعتبرناها الأكثر جوهرية والتي نوليها الأولوية ما يلي:

- ضغوط المساهمين، والغرامات، وفترات عدم الإشغال أو الانخفاض في قيم الأصول في حال لم نلتزم بالسياسة المعززة ومتطلبات البناء، مع النفقات الرأسمالية اللازمة للامتثال للمعايير الجديدة بخصوص كفاءة استهلاك الطاقة والموارد، وتدابير حماية المناخ.
- تداعيات كبيرة تؤثر على الأسواق المالية تؤدي إلى اضطراب السوق حيث تتحول طلبات المستثمرين والمستهلكين لصالح بدائل أكثر استدامة. وفي المقابل؛ إذا لم يتم اتخاذ تدابير جادّة بخصوص المناخ، فقد تؤدي مخاطر المناخ المادية إلى تدهور اقتصادي حاد، وتعطل سلاسل التوريد، وتراجع ثقة المستهلك.
- سيؤثر العمل في منطقة تعاني من شح المياه على تكاليف تشغيل وإنشاء مباننا، ومن المحتمل أن يكون هناك حاجة للاستثمار في تدابير إضافية لتعزيز كفاءة استهلاك المياه.
- وتشمل الظروف الجوية المتكررة والقاسية والعصية على التنبؤ في المنطقة في الغالب العواصف، والعواصف الرملية، والأمطار الغزيرة، والجفاف، والفيضانات. وستحتاج الأصول إلى خطط منيعة لمواجهة هذه المخاطر ويجب أن تكون المشاريع التطويرية الجديدة مرنة للتعامل معها.
- كما يشكل ارتفاع مستوى البحر خطراً كبيراً على المنطقة، ومن الممكن أن يتراجع ساحل أبوظبي بمقدار 3.8 كم، وبالتالي سوف تواجه أصولنا مخاطر الفيضانات على المدى الطويل. وعليه، نخطط للاستثمار في تدابير احترازية ضد الفيضانات.

وتتمثل المخاطر الأساسية لنا كشركة تعمل في قطاع العقارات، في زيادة التكاليف المتعلقة بالسياسات والقوانين التشريعية، والتكاليف المترتبة على التخفيف أو التعافي من تأثيرات الظروف المناخية. وبما أن التأثيرات المادية لتغير المناخ ستكون جلية على المديين المتوسط والطويل، ستنطوي إجراءاتنا الاحترازية على خطط طويلة الأمد لتعزيز المرونة في كل مرحلة من دورة حياة أصولنا.

إدارة المخاطر

وضعنا خطة مدتها ثلاث سنوات لإدارة مخاطر المناخ بالاستناد إلى رؤى معمقة استخلصناها من تحليلنا للسيناريوهات المطروحة.

ونقوم حالياً بإعداد سجلات على مستوى وحدات الأعمال لمراقبة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومخاطر المناخ، وتتبع إجراءات التخفيف منها. وسيتم دمج هذه السجلات في عمليات إدارة المخاطر الشاملة بالتوازي مع بحث الخيارات المتاحة لتحويل أو تجنب أو تخفيف احتمالات التعرض للمخاطر أو الحد من تأثيرها أو إدارتها. وسنقوم بإسناد المسؤولية الشاملة للإشراف على معالجة المخاطر إلى مالكي العمليات المعنيين. ومن خلال تحليلنا للسيناريوهات المطروحة، حددنا العديد من المخاطر والفرص الأساسية المتعلقة بالمناخ (كما هو موضح في قسم الاستراتيجية) والتي نخطط لإدراجها في سجلات مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وخطط الأعمال.

وفي الدار للتطوير، يشمل تحليل التكاليف والجدوى عناصر الاستدامة في المراحل الأولى للتصميم. ومع تطور لائحة تدقيق التصميم، سنعمل على إدراج تصاميم مرونة المناخ ضمن دليلنا الإرشادي للمساعدة في تقليل المخاطر المستقبلية. ونعمل أيضاً على دمج الاستدامة في معايير الاستثمار وعمليات العناية الواجبة، وسنقوم بإدراج مخاطر المناخ ضمن هذه الاعتبارات. وأخيراً، نقوم بمراجعة ومراقبة التشريعات المتعلقة بمسائل الاستدامة والمناخ بشكل دوري. ويتيح لنا هذا الإشراف المستمر إدارة المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال والتأخر عن مواكبة متطلبات التشريعية المتعلقة بالمناخ.

المقاييس والأهداف

كجزء من التزامنا بإعداد تقارير بيئية شفافة ومحسنة، أبلغنا للمرة الأولى عن انبعاثات النطاق الثالث من الغازات الدفيئة (انظر الصفحة 74 لمزيد من التفاصيل). وأبلغنا أيضاً عن مقاييس شدة استهلاك الطاقة، وانبعاثات الغازات الدفيئة (باستخدام تقنية بروتوكول الغازات الدفيئة) واستهلاك المياه لكل مليون درهم من العائدات. وللاطلاع على جميع تقاريرنا حول البيئة، يمكن الرجوع إلى الصفحات 99- 103.

ويساعدنا مراقبة الأداء البيئي في تطوير وتفعيل وتنفيذ خطة عملنا للحياد الكربوني، ووضعنا أهدافاً بيئية طموحة لدعم ذلك ومنها خفض كثافة استهلاك الطاقة والانبعاثات المرتبطة بها بنسبة 20% في محفظة أصولنا، وخفض كثافة استهلاك المياه بنسبة 10% حتى عام 2025 بالمقارنة مع البيانات الأساسية المسجلة لعام 2019.

وتهدف الدار للتطوير إلى تسجيل معدل 70% وفقاً لتصنيف برنامج "استدامة" مع حصول مباني جميع أصولنا على تصنيف لؤلؤة واحدة ولؤلؤتين. ومنذ عام 2010، حصلت 87% من مباني المشاريع التطويرية للدار على تصنيف لؤلؤة واحدة، و13% منها على تصنيف لؤلؤتين. ونستكشف الآن فرص الحصول الآن على مزيد من الشهادات العالمية المرموقة لاستدامة المباني. ووضعنا لأنفسنا هدفاً بتحويل 80% من النفايات عن المكبات في جميع مشاريعنا التطويرية الجديدة.